الاستثمار في اليمن: فرص متعددة.. وعوائد مضمونة

□ تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية في بلادنا مرهون بمدى قدرتنا على تهيئة مناخ الاستثمار ودفع القطاع الخاص المحلي نحو الاستثمار في القطاعات الواعدة وكذا العمل على جذب الرساميل الأجنبية للاستثمار في بلادنا، فالاستثمار يعد عاملاً رئيسياً لتحقيق نمو اقتصادي مرتفع وزيادة الإنتاج وتحسن مستوى الدخل، وبالتالي فإن الحكومة تسعى إلى تحريك عجلة الاستثمار، خصوصاً وأن ضعف الاستثمارات الخاصة كان له أثر بالغ على ضعف النمو الاقتصادي خلال الأعوام الأخيرة، وبالتالي فإنها تعتزم تنفيذ سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى إصلاح المناخ الاستثماري، وذلك ضمن حزمة من الإصلاحات الإدارية والمالية والنقدية، بالإضافة إلى الإصلاحات القضائية التي تمت مؤخراً، والتي سيكون لها أثر إيجابي على الاستثمار.

وإذا كانت اليمن قد نفذت العديد من الإجراءات الهادفة إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية إلى اليمن، فإن مستوى استثمارات القطاع الخاص المحلي ما زال متواضعاً، كما أن التدفق الاستثماري الأجنبي ما زال دون المستوى الطموح إذا ما قورن بالفرص الاستثمارية العديدة التي تمتلكها اليمن والموقع الاستراتيجي، وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل حول الأسباب التي تعيق تدفق الاستثمارات إلى بلادنا.

«الثورة الاقتصادي» خصص ملف هذا الشهر حول واقع الاستثمار في اليمن، والمعوقات التي يواجهها، والمزايا والفرص الاستثمارية، والسياسات والإجراءات التي ينبغي اتخاذها لدفع القطاع الخاص المحلي والأجنبي نحو الاستثمار، وأثر الحركة القضائية والتعيينات الجديدة على مناخ الاستثمار.

تحقيق/علي البشيري

◁ منصور البشيري

◁ د. طه الفسيل

تريليون و٢٧ مليار ريال حجم الاستثمارات المسجلة حتى نهاية ٢٠٠٤م والتنفيذ الفعلي للمشروعات يصل إلى ٥٥٪ إلى ٢٠٠٣م

◁ قانون الاستثمار اليمني يقدم العديد من الحوافز والإعفاءات الجمركية والضريبية

أهميتها في النمو

□ يؤكد الدكتور طه الفسيل، أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة صنعاء، مدير المكتب الفني بمصلحة الجمارك، أن الاستثمارات تعد بصورة عامة العامل الرئيسي لزيادة النمو الاقتصادي بما تؤديه هذه الاستثمارات من توسيع للطاقات الإنتاجية القائمة والكامنة في مختلف القطاعات الاقتصادية من ناحية ومن زيادة معدلات استغلال الطاقات الإنتاجية القائمة بتحسين تكنولوجيا الإنتاج أو تحسين إدارة العملية الإنتاجية من ناحية أخرى.

ويشير إلى أن أهمية الاستثمارات الخاصة تعتبر شرطاً أساسياً لزيادة النمو الاقتصادي وتوسيع النشاط الاقتصادي، حيث يكون تأثيرها على النمو أكبر بدرجة ملحوظة مقارنة بالاستثمار الحكومي، ولعل ذلك يرجع إلى أن الاستثمارات الخاصة تكون أكثر فاعلية وكفاءة، كما أن الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية تعد المصدر الرئيسي لزيادة النشاط الاقتصادي، وبالتالي النمو الاقتصادي بسبب تراجع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي.

ويضيف الدكتور الفسيل: كما أن النظريات الاقتصادية وخبراء الاقتصاد يؤكدون أن هناك علاقة ترابط بين الاستثمارات والنمو الاقتصادي من ناحية وبينها وبين الفقر من ناحية أخرى، فالمزيد من الاستثمارات السليمة وبالذات الاستثمارات الخاصة، تؤدي إلى نمو اقتصادي سريع، وهذا بدوره يؤدي إلى حفز القطاع الخاص للمزيد من الاستثمارات مستقبلاً، وفي المقابل يؤدي اتسام مناخ الاستثمار بالضعف إلى انخفاض مستوى الاستثمارات الخاصة، وبالتالي تواضع النمو الاقتصادي، في الوقت نفسه يسهم النمو الاقتصادي السليم في التخفيف من الفقر والحد من البطالة.

◁ الإصلاحات الاقتصادية استهدفت تحسين مناخ الاستثمار

إصلاحات تشريعية

□ يؤكد منصور البشيري، باحث اقتصادي، أن بلادنا أدركت، وخاصة بعد تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في أبريل ١٩٩٥م، أهمية إيجاد المناخ الاستثماري المواتي ومتطلبات البيئة الاستثمارية الجاذبة والمحفزة للاستثمار، حيث أجرت إصلاحات هيكلية واسعة في الجوانب التشريعية والضريبية وقانون الاستثمار وقانون المصارف والجمارك، وغيرها من الإصلاحات القضائية، كما أقدمت بلادنا على خطوة غير مسبوقة متمثلة في إعلان عدن منطقة حرة لتشجيع الاستثمار المحلي والعربي والأجنبي لما تتمتع به عدن كميناء عالمي من موقع جغرافي فريد يربط بين الشرق والغرب ويخدم حركة التجارة العالمية، كما تبذل جهود موازية وخطوات إيجابية وتحتاج إلى قوة دفع أكبر في استكمال البنى التحتية التي تمثل عناصر جذب للمستثمر الوطني والأجنبي من بنية أساسية وكهرباء ومياه وصرف صحي وطرق وموانئ أو من خلال الجهود التي تبذلها الهيئة العامة للاستثمار للتصريف والترويج بفرص الاستثمار المتاحة في مجال الزراعة والأسماك والسياحة والصناعة والنقل والمواصلات والبناء والإسكان، وكذا تقديم الخدمات الضرورية للمستثمر العربي والأجنبي، ممثلة في تسهيل الإجراءات القانونية المتعلقة بتسجيل المشروع والإجراءات المصاحبة حتى بداية تشغيل المشروع الاستثماري.

استقرار سياسي واقتصادي

□ ويعتبر الاستقرار السياسي والاقتصادي من أهم الشروط اللازمة لتنشيط الاستثمار المحلي وجذب الاستثمارات الخارجية، ومنذ قيام الوحدة اليمنية، التي تعتبر أهم المنجزات السياسية خلال العقد الأخير من القرن العشرين، ليس فقط في اليمن وإنما في الأمة العربية بأجمعها، حيث أدى إعلان الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية إلى إنهاء حالة التشطير والتوترات وإغلاق ملف الحروب، وبالتالي توفير مناخ استثماري ملائم يساعد البلاد على استغلال ثرواتها الطبيعية والبشرية من أجل النهوض بالتنمية.

ويشير الباحث الاقتصادي منصور البشيري إلى أن مظاهر الاستقرار الاقتصادي تكمن في الاستقرار الذي تشهده اليمن بعد القضاء على مؤامرة الانفصال وإنهاء مشاكل الحدود مع الدول المجاورة، وأن هذا الاستقرار يظهر في انتهاج الديمقراطية طريقاً للحكم من خلال مبدأ حكم الشعب نفسه بنفسه، والذي تمثل في قيام انتخابات برلمانية ورئاسية ومحلية.

ويرى أن الاستقرار الاقتصادي تحقق منذ بدأت اليمن في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية عام ١٩٩٥م، وأن هذا الاستقرار يتمثل في السياسات المالية التي هدفت إلى تخفيض العجز واستقرار سعر الصرف وتحرير التجارة.

فرص استثمارية واسعة

□ ويرى الدكتور الفسيل أن هناك فرصاً واسعةً أمام القطاع الخاص المحلي والأجنبي للاستثمار، سواء في القطاعات الإنتاجية (الأسماك، الصناعة التحويلية، الزراعة)، أو في مجال البنية الأساسية (البناء والتشييد، الكهرباء، الاتصالات)، أو الخدمات الاجتماعية (التعليم، الصحة)، مشيراً إلى أن إقدام الحكومة على السماح للقطاع الخاص بالاستثمار في مجال الاتصالات المحمولة كانت خطوة موفقة.

الإسكان

ويؤكد على ضرورة اشتراك القطاع الخاص مع وزارة الأوقاف في إقامة المشاريع السكنية في مختلف المناطق والمدن وبيعها وفق نظام والية محددة لذلك وبما يجعلها في متناول محدودي الدخل، مؤكداً أن هذه المشاريع سيكون لها نتائج إيجابية في حل مشكلة السكن لمحدودي الدخل والفقراء.

الخدمات الأساسية

□ ويطالب الفسيل بتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في خدمات البنية الأساسية من خلال إدخال أساليب جديدة مثل الاستثمار بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (B . O . T) ونظام البناء والتملك للقطاع الخاص والتشغيل ثم نقل الملكية للدولة (B . O . O . T)، كما يعتبر نظام (M . O . O

) بديلاً مناسباً لأسلوب التصفية، بحيث يقوم T . القطاع الخاص بتحديث المشروع المراد خصخصته وتطويره تكنولوجياً ويصبح مالكاً للمشروع ومشغلاً له خلال فترة زمنية يتفق عليها، تحصل الدولة خلال هذه الفترة على حصة من الأرباح وفي نهاية المشروع يعاد المشروع كاملاً للحكومة.

تفعيل الخصخصة

□ ويؤكد على أهمية تفعيل دور الخصخصة، بحيث تحقق هدفين، الأول اقتصادي، والثاني اجتماعي، وبما يؤدي إلى زيادة وتنشيط دور القطاع الخاص وفي نفس الوقت التخفيف من الفقر والحد من البطالة، مشيراً إلى أن تحقيق تلك الأهداف يتم من خلال ضمان استمرار نشاط المشروعات التي تم خصخصتها وتوسيع نشاطها، وذلك من خلال اتباع أسلوب جلب استثمارات إضافية من القطاع الخاص بغرض إعادة تأهيلها وتطوير أساليب إنتاجها أو بغرض تمويل استثمارات جديدة، كما يعتبر أسلوب التأجير وعقود الإدارة أحد أساليب الخصخصة التي تضمن استمرار نشاط المشروعات، أما الهدف الثاني فيتعلق بالبعد الاجتماعي من خلال عدم الإضرار بالعمال الذين يعملون في المشاريع التي تم خصخصتها، ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال اتباع بعض الأساليب مثل تشجيع التقاعد المبكر وإعداد برامج للتدريب التحويلي وتشجيع العاملين على امتلاك أصول بعض الشركات والمؤسسات العامة الخاضعة للخصخصة.

التصنيع

□ من جانبه يشير الأخ منصور البشيري إلى أن هناك فرصاً استثمارية واعدةً في القطاع السمكي، سواء في مجال الاستزراع أو التصنيع والتسويق أو في مجال توفير الخدمات المساعدة للصيادين والشركات العاملة في هذا المجال، كما توجد الكثير من الفرص الاستثمارية في القطاع الصناعي ذات العائد المضمون نظراً لوجود العديد من المزايا التي يحتضنها ومنها توفر المواد الخام الأولية لكثير من الصناعات وأهمها الصناعات الإنشائية كالرخام والجرانيت والجبس والإسمنت والصناعات المعدنية كالحديد والفضة والزنك والنحاس والذهب، وكذا الاستثمار في الصناعات التحويلية كالزجاج وإنتاج الأجهزة الكهربائية المنزلية وتدوير المخلفات وإنتاج الملابس وقطع الغيار للسيارات.

السياحة

□ ويضيف: كما أن القطاع السياحي يعد من أهم القطاعات التي توفر الفرص الاستثمارية المجدية والواعدة، إذ أن اليمن يمتلك الكثير من المقومات السياحية المتعددة والمتنوعة التي يمكن أن تلبي مختلف الرغبات والميول للسياح القادمين إلى اليمن، ومن أبرز الفرص الاستثمارية في هذا القطاع بناء مراكز الغوص وتطوير الحمامات الطبيعية وبناء الفنادق والشاليهات السياحية، وكذا الاستثمار في مجال الخدمات المصاحبة للنشاط السياحي.

◁ الصناعات التحويلية والسياحة والأسماك والإسكان والاتصالات أبرز الفرص الاستثمارية

متطلبات

□ ويؤكد الدكتور الفسيل أهمية توفير مناخ استثماري جاذب ومغر لتوطين الاستثمارات المباشرة طويلة الأجل وتحسين المناخ الاقتصادي والتشريعي الملائم لزيادة نشاط القطاع الخاص وتطويره، وذلك من خلال المراجعة المستمرة للقوانين واللوائح التشريعية والإجراءات الإدارية المتعلقة بنشاطه ووضع سياسات عامة مواتية لتشجيع استثمارات أكثر وخلق فرص عمل، مشيراً إلى أن توفير مناخ استثماري جاذب ومحفز يتطلب وجود سياسات مالية ونقدية مستقرة واتباع سياسة ضريبية واضحة وشفافة وأنظمة وقوانين استثمارية مستقرة وضمان سيادة القانون وفعالية القضاء.

ويشدد على أهمية تنفيذ استثمارات عامة مكملة تشمل إقامة وإنشاء وتوسيع مرافق اليمن الأساسية والاتصالات وتحسين مهارات القوى العاملة، وكذا إصلاح النظام المصرفي وتفعيل دور البنوك التجارية والمصارف الإسلامية لتمويل الأنشطة الاستثمارية في القطاعات الإنتاجية، إلى جانب نشاطها التجاري.

حوافز الاستثمار

□ تقدم الهيئة العامة للاستثمار العديد من التسهيلات للمستثمرين من خلال التعامل مع الهيئة كنافذة واحدة وبساطة الإجراءات المطلوبة لإقامة وتطوير المشاريع وتوفير المعلومات التي يطلبها المستثمرون، ويقدم قانون الاستثمار رقم (٢٢) لسنة ٢٠٠٢م العديد من الضمانات والإعفاءات من أبرزها:

الضمانات:

○ المساواة بين المستثمر اليمني وغير اليمني في جميع الحقوق والواجبات.

○ إمكانية امتلاك المستثمر غير اليمني المشروع الاستثماري والأراضي والعقارات التابعة له بنسبة (١٠٠٪).

○ إمكانية تأمين المستثمر على مشروعه ضد المخاطر غير التجارية في أي من المؤسسات الدولية التالية:
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار.
- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار.
- المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

○ حرية المستثمرين في إدارة مشاريعهم وفقاً لتقديرهم للظروف الاقتصادية وأوضاع أعمالهم.

○ الاستثناء من وضع تسعيرة إلزامية على منتجات المشاريع الاستثمارية.

○ الحق في تصدير منتجات المشاريع بالذات أو بالوساطة دون قيود.

○ عدم تأميم المشروعات وعدم الاستيلاء عليها أو حجز أموالها أو مصادرتها أو تجميدها أو التحفظ أو فرض الحراسة عليها إلا من خلال حكم قضائي.

○ حرية المستثمرين في تحويل أموالهم بالنقد الأجنبي من وإلى الجمهورية اليمنية وإعادة تصدير رأس المال المستثمر إلى الخارج، سواء كان عيناً أو نقداً عند التصفية أو التصرف بالمشروع.

○ لا يسمح القانون بإلغاء أي ترخيص أو تسجيل لمشروع استثماري صادر بموجب هذا القانون أو سحب أي حق أو إعفاء ممنوح طبقاً له إلا بموجب حكم قضائي.

○ إعطاء المستثمر الحق الكامل في اختيار أحد الأساليب التالية لحل النزاعات:

أ- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية.

ب- الاتفاقية الدولية لفض منازعات الاستثمار التي تنشأ بين الدول ومواطني الدول الأخرى.

ج- أي اتفاقية دولية أو ثنائية تكون الجمهورية طرفاً فيها.

د- قواعد وإجراءات التحكيم التجاري الخاص بلجنة القانون الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة.

هـ- قواعد وإجراءات التحكيم داخل الجمهورية.

الإعفاءات:

○ إعفاء الموجودات الثابتة المطلوبة لإقامة أو توسيع أو تطوير المشاريع الاستثمارية من الضرائب والرسوم الجمركية.

○ إعفاء مستلزمات الإنتاج الحيواني والزراعي والسمكي من الرسوم الجمركية والضريبية، وكذلك إعفاء مستلزمات الإنتاج للمشاريع الأخرى بنسبة (٥٠٪) من كافة الرسوم الجمركية للمشاريع القائمة والمرخصة والمسجلة.

○ إعفاء المشروعات من ضرائب الأرباح لمدة سبع سنوات داخل المدن الرئيسية (صنعاء، عدن، تعز، الحديدة، المكلا) ابتداء من تاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويمكن أن تزيد هذه المدة لسنتين إضافيتين لكل حالة تتحقق في المشروع من الحالات التالية على ألا يتجاوز إجمالي مدة الإعفاء عن (١٦) سنة:

أ- المشروعات التي تقام في المنطقة الاستثمارية (ب).

ب- المشروعات التي تزيد نسبة المكون المحلي من الموجودات الثابتة عن (٢٥٪) من إجمالي قيمة الموجودات الثابتة الخاصة بالمشروعات.

ج- المشروعات التي تمتلكها شركات عامة لا تقل نسبة الاكتتاب العام فيها عن (٢٥٪) من رأس المال المدفوع.

○ إذا لحقت بالمشروع خسائر أثناء مدة الإعفاء يتم تدويرها خلال تلك السنة أو السنوات التي وقعت فيها وبما لا يتجاوز ثلاث سنوات اعتباراً من السنة الأولى التي تلي سنوات الإعفاء.

○ إعفاء المشروعات من ضريبة العقارات ومن رسوم توثيق عقود تأسيس المشروعات، وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع حتى تمام تنفيذه.

○ الإعفاء من كافة الرسوم والضرائب أياً كان نوعها، المفروضة على الصادرات.

○ الإعفاء من ضرائب الإنتاج والاستهلاك أو أي ضرائب أخرى مفروضة على السلع والخدمات المصدرة إلى الخارج من إنتاج المشاريع الاستثمارية.

○ الإعفاء من الضريبة المستحقة على الأرباح الناتجة عن إيرادات التصدير، وذلك بعد انقضاء مدة الإعفاء المقررة للمشروع.

○ منح المشروعات عند توسيعها نفس الإعفاءات الضريبية ولذات المدد بنسبة قيمة رأس المال المضاف.

حجم المشاريع الاستثمارية

□ ووفقاً لبيانات الهيئة العامة للاستثمار فقد بلغ حجم المشاريع الاستثمارية المسجلة في الهيئة العامة للاستثمار وفروعها بالمحافظات منذ تأسيس الهيئة في مارس ١٩٩٢م وحتى ديسمبر ٢٠٠٤م نحو (٥٠٣٨) مشروعاً استثمارياً بتكلفة إجمالية بلغت تريليوناً و(٢٧) مليار ريال، وبموجودات ثابتة (٥٧٧) مليار ريال توفر (١٦١,٦) ألف فرصة عمل.

ويحتل القطاع الصناعي المرتبة الأولى، حيث بلغ حجم المشروعات المسجلة (٢٥٣٢) مشروعاً بتكلفة استثمارية بلغت (٤٦٩,٥) مليار ريال، يليه قطاع الخدمات (١١٨٦) مشروعاً بتكلفة (٣٣٠,٩) مليار ريال، ثم قطاع السياحة (٦٧٩) مشروعاً بتكلفة (١٥٠) مليار ريال، وقطاع الزراعة (٥٠٣) مشروعات بتكلفة (٥٠,٨) مليار ريال، والأسماك (١٣٨) مشروعاً بتكلفة (٢٦) مليار ريال، غير أن المشاريع المنفذة فعلياً خلال الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٣م) بلغت (٥٥٪) من إجمالي المشاريع المسجلة، حيث تم تنفيذ (٢٦٣٨) مشروعاً بتكلفة استثمارية بلغت (٥١٠,٧) مليار ريال، وذلك من (٤٦٧٦) مشروعاً مسجلاً بتكلفة (٩١٣,٣) مليار ريال.